

تطوّرات الموقف الأمريكي من القضيّة الفلسطينيّة في عهد ترمب

إعداد
براءة درزي

قسم الأبحاث والمعلومات
مؤسسة القدس الدّولية

تطوّرات الموقف الأمريكي
من القضيّة الفلسطينيّة
في عهد ترمب

إعداد

براءة درزي

قسم الأبحاث والمعلومات

مؤسسة القدس الدوليّة

2018/5/2

مقدّمة

استبشر قادة الاحتلال خيرًا بنجاح ترمب في انتخابات الرّئاسة الأمريكية في تشرين ثان/نوفمبر 2016، وبنوا في ضوء تصريحاته التي أطلقها في حملته الانتخابية آمالًا كبيرة لجهة ما يمكن تحقيقه في عهد رئيس جمهوري قادم من عالم الصفقات، وغارق فيه، وبعيد كلّ البعد عن السّياسة، وعن القضيّة الفلسطينيّة. وتضاعفت الاحتمالات بأن يكون ترمب على قدر التوقعات الإسرائيليّة بعدما أعلن أسماء فريقه الذي سيتولّى تحديد مسارات الأمور في المنطقة، لا سيّما الجانب المتعلّق بالقضيّة الفلسطينيّة، إذ عهد بهذا الملف إلى مجموعة لا تفقه في السّياسة ولم تكن يومًا معنيّة بما يجري في المنطقة، وعلى رأسها جاريد كوشنر، صهر ترمب، الذي لا يملك أدنى خبرة في الشّؤون السّياسية، ناهيك عن الصّراع العربي-الإسرائيلي.

ومع بدء التّعاطي الجدّي لترمب وفريقه مع الملف الفلسطيني كان حجم الانحياز الأمريكي إلى الإسرائيليين يبدو أكثر وضوحًا، وأكثر صراحة، من دون مواربة أو أقنعة، حتى وإن كان انحيازًا يكشف في الكثير من الأحيان عن الجهل السياسي لترمب وفريقه، أو نزعة ترمب إلى الانطلاق من مربّع الصفقات، والعودة إليه وفق حسابات الربح والخسارة التي تحكم صفقاته الشخصيّة.

وصل ترمب إلى قعر الإفلاس السياسي للإدارة الحالية مع إعلانه القدس عاصمة لدولة الاحتلال، وإعطاء توجيهات لوزارة الخارجية للاستعداد لنقل السفارة الأمريكية لدى كيان الاحتلال من "تل أبيب" إلى القدس على الرغم من توقيعه قرار تأجيل نقل السفارة مدة ستة أشهر، كما جرى الأمر منذ ولاية كلينتون. ومع عودة ترمب إلى مصطلح "الصفقة النهائية" أو ما بات مصطلحًا عليه بصفقة العصر، والحديث عن تجميد الدعم للأونروا بعد إعلان القدس عاصمة لـ "إسرائيل" بدا واضحًا أنّ أول الغيث في صفقة العصر هو القدس، لتتساقط بعدها سائر القضايا التي لا يمكن التوصل إلى اتّفاق بشأنها.

على أيّ حال لا يمكن أن نتوقّع من الأمريكيين أن يدعموا إنهاء الاحتلال، أو أن يتبنّوا طروحات تخالف ما تفرضه دولة الاحتلال على أنّه مصلحتها الأمنية، وهي مصلحة تتبنّى الولايات المتّحدة المحافظة عليها منذ إعلان "قيام دولة إسرائيل" عام 1948. ومع ترمب، فإنّ نموذج

الدعم الأمريكي للاحتلال هو الأكثر صدقًا، وإن كان فجًّا وخاليًا من المسايرة والمداراة للفلسطينيين، وهو اتّجاه شجّع عليه انحدار الموقف العربي الرسمي العربي والإسلامي على وجه الخصوص.

ويمكن إجمال أبرز مواقف ترمب وإدارته في الآتي:

بين دعم الفلسطينيين وابتزازهم



ترمب ونتنياهو في منتدى دافوس الاقتصادي

تقول القنصليّة الأمريكية في القدس على موقعها على شبكة الإنترنت إنّ الولايات المتّحدة هي الدّاعم الأكبر للفلسطينيّين، على المستويين الإنمائي والإنساني، بأكثر من 5 مليار دولار قدمت عبر USAID منذ عام 1994 [1]. كذلك، ووفق الموقع، فإنّ الولايات المتحدة كانت الداعم الأكبر للأونروا لدعم اللاجئين الفلسطينيين حول العالم. وهي تقدّم الدّعم للسلطة الفلسطينية أيضًا لمساعدتها في فرض النظام وإنفاذ حكم القانون، أو بمعنى آخر لإنجاز متطلبات التنسيق الأمني مع الاحتلال. لكن على الرّغم من أنّ هذه "المساعدات" هي لتخفيف العبء عن "إسرائيل" ولتعميق الدّور الوظيفي الذي صُممت السلطة الفلسطينية

1 المساعدات الأمريكية للفلسطينيين على موقع القنصلية العامة للولايات المتحدة في القدس: http://cutt.us/fb0ZK

لتقوم به، كتب ترمب على حسابه على موقع تويتر في 2018/1/3، إنّه من الممكن في أي وقت وقف المساعدات التي تقدّمها الولايات المتحدة إلى السلطة الفلسطينية. وجاء في تغريدته: "ليست باكستان الدولة الوحيدة التي ندفع لها مليارات الدولارات في مقابل لا شيء، بل هناك أيضًا الكثير من الدول الأخرى وغيرها فعلى سبيل المثال ندفع للفلسطينيين مئات الملايين من الدولارات سنويًا ولا نحصل على أي احترام أو تقدير. حتى أنّهم لا يريدون التفاوض مع إسرائيل حول اتفاقية سلام مستحقة منذ زمن". وأعاد هذا التهديد في 2018/1/25 خلال لقائه نتنياهو في منتدى دافوس الاقتصادي حيث هدّد بوقف الأموال عن الفلسطينيين إلا اذا جلسوا وتفاوضوا حول السلام[1].

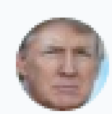
وقبل ترمب كانت نيكي هايلي، السفيرة الأمريكية لدى الأمم المتحدة والمدافعة الشّرسة عن «إسرائيل» ومصالحها، هددت في 2018/1/2 بقطع التمويل عن الأونروا في حال رفض الفلسطينيون الجلوس إلى طاولة المفاوضات[2]. ولعلّ هذا التّهديد كان بداية التلويح بتصفية قضية اللاجئين، في سياق تصفية كلّ القضايا التي تشكّل مصدر قلق لدولة الاحتلال. كذلك، فإنّ الكونغرس في صدد مناقشة اقتراح قانون بقطع الدّعم عن مؤسّسات الأمم المتّحدة وهيئاتها التي "تعمل ضدّ المصلحة القومية للولايات المتحدة وحلفائها، ومنهم إسرائيل"[3]، مع الإشارة هنا إلى أنّ السفيرة هايلي كانت أقامت حفل تكريم للدول التي صوتت ضد قرار في الجمعية العامة للأمم المتحدة يدين إعلان ترمب القدس عاصمة لـ "إسرائيل"[4].

بموازاة هذه التّهديدات، وفي ظلّ القلق الإسرائيلي المتزايد من انفجار الوضع في غزة بوجهها على خلفية الحصار، عقد مؤتمر في البيت الأبيض في 2018/3/13 لمناقشة سبل "تخفيف الأزمة الإنسانية في القطاع" وشارك في المؤتمر، الذي قاطعته السلطة الفلسطينية على خلفية إعلان ترمب حول القدس، 19 دولة منها دول عربية هي مصر والأردن والسعودية والإمارات وقطر والبحرين وعمان، ودولة الاحتلال، ودول أوروبية[5]. وقال أحد المسؤولين الكبار في الإدارة

---

1 تايمز أوف إسرائيل، 2018/1/25. http://cutt.us/t3GLa
2 تايمز أوف إسرائيل، 2018/1/2. http://cutt.us/Ihvee
3 المونيتور، 2018/3/27. http://almon.co/30ty
4 موقع jta، 2017/12/22. http://cutt.us/HT5Qp
5 رويترز، 2018/3/14. http://cutt.us/cxOAO

الأمريكية إنّ حل الأمور في غزة مهمّ للتوصل إلى اتفاق سلام. وعلى الرّغم من مناقشة المشاريع الممكنة لمعالجة قضايا الكهرباء والماء والصحة إلا أنّ أيّ مسؤول لم يقدّم مقترحات محدّدة في هذا الخصوص، الأمر الذي يؤكّد عدم وجود أيّ رؤية، أو استعداد، لدى الإدارة الأمريكية لوقف الاعتداءات الإسرائيلية على الفلسطينيين، وإن كانت على يقين بأنّ احتمالات تفجر الوضع في غزّة مرتفعة جدًا. كذلك، كان لافتًا أن الأونروا لم تُدعَ إلى الاجتماع، على الرّغم من دورها في تقديم الخدمات التعليمية والصحية والغذائية لحوالي ثلثي سكان غزة، في حين أنّ الولايات المتحدة كانت أعلنت في 2018/1/16 أنّها ستحجب 65 مليون دولار من أصل 125 مليونًا كانت سترسلها للوكالة في إطار تمويلها.



Donald J. Trump @realDonaldTrump 3 Jan

It's not only Pakistan that we pay billions of dollars to for nothing, but also many other countries, and others. As an example, we pay the Palestinians HUNDRED OF MILLIONS OF DOLLARS a year and get no appreciation or respect. They don't even want to negotiate a long overdue...



Donald J. Trump @realDonaldTrump



...peace treaty with Israel. We have taken Jerusalem, the toughest part of the negotiation, off the table, but Israel, for that, would have had to pay more. But with the Palestinians no longer willing to talk peace, why should we make any of these massive future payments to them?

الاستيطان: ليس عقبة أمام السّلام

في شباط/فبراير 2017، وبعد لقاء جمع ريكس تيلرسون، وزير الخارجية الأمريكية حينذاك، ورئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو، صدر بيان عن البيت الأبيض جاء فيه "أنّ وجود المستوطنات ليس عقبة أمام السلام، وإن كان بناء مستوطنات جديدة أو توسيع المستوطنات القائمة خارج حدودها الحالية يمكن ألا يساعد في تحقيق السلام، مع إشارة البيان إلى أنّ إدارة ترمب لم تتخذ موقفًا رسميًا حيال النّشاط الاستيطاني.

هذا الموقف من الاستيطان شكّل مظلة وسندًا لاستمرار النشاط الاستيطاني وتصاعده، فوفق تقرير لمنظمة "السلام الآن" الإسرائيلية صادر في 2018/3/25، فإنّ الاستيطان في الضفة الغربية ازداد في السنة الأولى من ولاية ترمب[1]. وأفاد التقرير بأن "إسرائيل" بدأت في عام 2017 ببناء 2783 وحدة استيطانية، بزيادة 17 % مقارنة بالمعدّل السنوي منذ تولي نتنياهو رئاسة الحكومة عام 2009. ولا شكّ في أنّ زيادة الاستيطان لا ترتبط حصرًا بموقف ترمب وفريقه، ولكن يمكن القول إنّ إدارة ترمب أوجدت أرضيّة خصبة لتعزيز الاستيطان. ولعلّ ما كُشف عنه من دعم مالي قدمه ترمب وكوشنر لمستوطنات في الضفة يقول الكثير في هذا السياق.

ويمكن القول إنّ هذا الضوء الأخضر الأمريكي لم يشجّع على البناء الاستيطاني وحسب، بل كذلك على طروحات لضمّ مستوطنات الضفة الغربية إلى دولة الاحتلال، وهي طروحات تشكّل جزءًا من العقيدة الصهيونية، ولكنّها باتت تظهر بشكل متسارع مستفيدة من موقف ترمب وإدارته. فقد تبنّى المجلس المركزي لحزب "الليكود" في 2017/12/31 قرارًا يلزم ممثلي الحزب في الحكومة و"الكنيست" بتبنّي فرض السيادة الإسرائيلية على مستوطنات على الضفة الغربية والعمل لتشريع ذلك[2]، ولم يلبث "الكنيست" أن صادق على مشروع قانون يقتضي بأن تشمل السّيادة الإسرائيلية المستوطنات، لكن من دون ضمّها رسميًا إلى "إسرائيل". وفي 2018/2/12، أقرّ "الكنيست" مشروع قانون يقضي بإخضاع "جامعة أريئيل" في مستوطنة "أريئيل" بالمنطقة المصنّفة (ج) في الضفة الغربية، لمجلس التعليم العالي الإسرائيلي[3]، ما يعني عمليًا تشريع المستوطنات. وقد علق زئيف إلكين، وزير شؤون القدس في حكومة الاحتلال، على قرار "الكنيست" بالقول إنّه خطوة باتّجاه تطبيق السيادة الإسرائيلية في الضفة الغربية.

1 منظمة «السلام الآن»، 2018/3/25. http://cutt.us/3DTVH
2 رويترز، 2017/12/31. http://cutt.us/kkba8
3 جيروزاليم بوست، 2018/2/12. http://cutt.us/kYyXA



المجلس المركزي لحزب «الليكود» يتبنّى العمل لفرض السيادة الإسرائيلية على مستوطنات الضفة

ضغوط للتنازل عن القدس

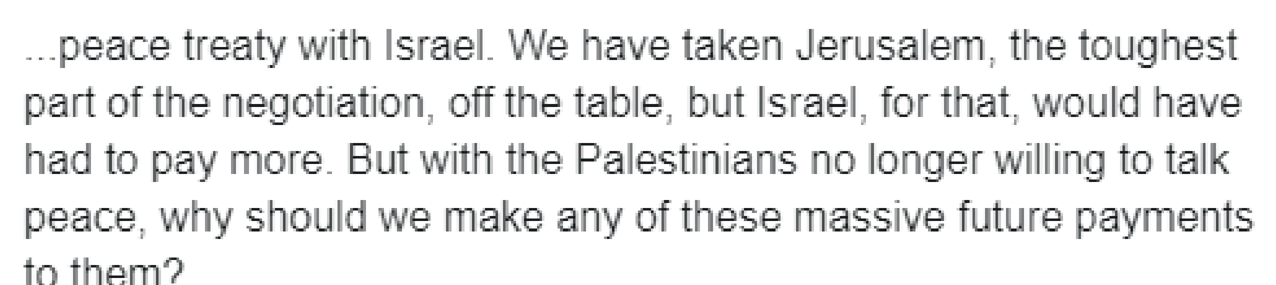
في تغريدة على موقع تويتر في 2018/1/3، قال ترمب إنّ القدس، وهي الجزء الأصعب في المفاوضات، قد أسقطت عن الطّاولة؛ في إشارة إلى إعلانه القدس عاصمة لدولة الاحتلال في 2017/12/6، والاستعداد لنقل السّفارة الأمريكية من "تل أبيب" إلى القدس.

وتؤكّد هذه التغريدة أنّ ترمب أسقط حتى الشطر الشرقي من القدس من حسابات الفلسطينيين، فلم يترك للمدافعين عن مسار يدعو إلى إقامة «دولة فلسطينية عاصمتها القدس الشرقية» ما يفاوضون عليه، إن كان ثمة من قائل بأنّه ترك الباب مواربًا عندما أعلن القدس عاصمة لدولة الاحتلال عندما قال إنّه لا يحدّد موقفًا من حدود السّيادة الإسرائيليّة في القدس، ولا حلًا للحدود المتنازع عليها، فهذه المسائل متروكة للأطراف المعنيّة في حين أنّ الولايات المتّحدة ستدعم حلّ الدولتين إن وافق عليه الطّرفان[1].

وبالعودة إلى التغريدة المشار إليها أعلاه حول إسقاط القدس عن طاولة المفاوضات، فقد أشار ترمب فيها إلى أنّ "إسرائيل" كان عليها أن تدفع أكثر في مقابل ذلك. ولكن، لماذا علينا أن

1 موقع البيت الأبيض، 2017/12/6. http://cutt.us/ty44O





نقدّم هذه الأثمان المستقبلية الكبيرة إذا كان الفلسطينيون لا يرغبون بالحديث؟ وقد أنتج هذا الخطاب أو "الرّؤية" مزيدًا من التعنّت الإسرائيلي، ومزيدًا من فرض الوقائع على الأرض، ومزيدًا من التمسّك بالاستيطان والتّهويد، ومزيدًا من الاعتداء على الفلسطينيّين والإمعان في قتلهم، كما في مسيرات العودة الكبرى.

ويبقى من التزام ترمب حيال الإسرائيليين في موضوع القدس الجانب المتعلّق بنقل سفارة بلاده إلى المدينة المحتلّة، وعلى ما يبدو فإنّ فريق ترمب يستعدّ لإنجاز هذا التعهّد في وقت قريب. وكان ترمب وقّع، بالتوازي مع إعلان القدس عاصمة لـ "إسرائيل"، قرار تأجيل نقل السفارة، ولكنه أصدر توجيهاته في الوقت ذاته إلى وزير خارجيته بالتحضير لهذه الخطوة. ووفق مسؤولين في إدارة ترمب، سيتمّ افتتاح السّفارة في القدس في 2018/5/14 لتتزامن مع الاحتفال بالذكرى الـ 70 للنكبة، وستعمل بداية من المجمع التابع للقنصلية العامة للولايات المتحدة الواقع في مستوطنة "أرنونا" جنوب القدس المحتلة، وقد تضمّ بادئ الأمر السفير وفريقًا صغيرًا[1]. وقد وقّع ريكس تيلرسون، الذي أقيل في 2018/3/31، على الإجراءات الأمنية للسفارة في 2018/2/22 فيما أعطى موشيه كحلون، وزير المالية في حكومة الاحتلال، تعليماته في 2018/3/21 إلى "المجلس الوطني للتخطيط والبناء" بالاجتماع لاتّخاذ الخطوات اللازمة لتسهيل نقل السفارة في أقرب وقت ممكن. وأبلغ كحلون مخططاته للرئيس الأمريكي بتغريدة نشرها على موقع تويتر وقال فيها لترمب إنه سعيد بإبلاغه بالمضيّ قدمًا في التّحضيرات والتأكد أنّ الإجراءات البيروقراطية لن تؤخّر نقل السفارة الأمريكية إلى القدس.

1 تايمز أوف إسرائيل، 2018/2/23. http://cutt.us/5zKUz

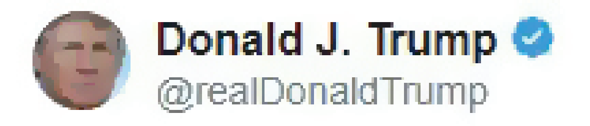


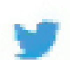


President @realDonaldTrump , I'm happy to inform you that we are moving forward with the preparations, making sure that no bureaucracy slows down the process of moving the US embassy to Jerusalem. 🇺🇸🇮🇱

12:58 PM - Mar 21, 2018

وبالفعل، فقد أعفيت القنصليّة من الاستحصال على ترخيص بناء لتحويلها إلى سفارة من ضرورة التقدم بطلب تصريح بناء، ولكن من دون الموافقة على بناء جدار حول المكتب الجديد، وهذا الجدار الأمني كان أحد مطالب ترمب الأساسية في موضوع نقل السفارة. وقد غرّد ترمب في 2018/4/18 مهنئًا "نتنياهو وشعب إسرائيل بالذكرى الـ70 للاستقلال" ومشيرًا إلى أنّه يتطلّع إلى نقل السفارة إلى القدس الشهر القادم.





Best wishes to Prime Minister @Netanyahu and all of the people of Israel on the 70th Anniversary of your Great Independence. We have no better friends anywhere. Looking forward to moving our Embassy to Jerusalem next month!

7:30 PM - Apr 18, 2018

وثمّة مجال هنا للقول إنّ استعجال ترمب إعلان الاعتراف بالقدس عاصمة لدولة الاحتلال وإتباع ذلك بعملية نقل السفارة خطوة عشوائيّة لا تستند إلى رؤية واضحة لدى إدارة ترمب وجاءت للتخفّف من الضّغوطات التي يمكن أن تفرض عليه من هذا الباب، بالإضافة إلى إثارة ضجة في المنطقة تبقي اسم الولايات المتحدة حاضرًا، أو تعيده إلى الواجهة، بعد تراجع الدور الأمريكي في ملفّات العراق وسورية على وجه الخصوص لمصلحة إيران وروسيا.

لعلّ النّجاح في عمليّة إتمام نقل السّفارة سيكون مصادقة أمريكيّة على سياسة الاحتلال القائمة على إنشاء وقائع على الأرض وفرضها كحقائق ملزمة للآخرين ولا يمكن الرّجوع عنها، وهو أمر سينطبق على المستوطنات، وعلى تعريف اللاجئين وفق المنظور الإسرائيلي وما يترتب على ذلك من نتائج على حقّ العودة، وفي المسجد الأقصى كذلك.

"صفقة القرن": صفقة.. لا صفقة

في مقابلة مع صحيفة وول ستريت جورنال نشرت في 2016/11/11 عقب فوزه بانتخابات الرّئاسة، أشار ترمب إلى الوضع بين الفلسطينيين والإسرائيليين على أنّه "الحرب التي لا تنتهي"، وهو يأمل بالمساعدة على التوصل إلى حلّ بين الطرفين، وذلك سيكون الصفقة النهائية ultimate deal، وهو كرجل صفقات يريد إنجاز الصفقة التي لا يمكن إنجازها. وقد أصبح هذا المصطلح الذي يتداول به على أنّه "صفقة القرن" الأشهر المرتبط بسياسة ترمب حيال القضية الفلسطينية[1]. لكنّ شهرة المصطلح لا يتفوّق عليها إلا غموضه وغياب أيّ أطر واضحة للحل، إلا أنّ سياقات الأمور تشير إلى أنه العبارة الملطفة لإنهاء القضية الفلسطينية عبر تصفية ما تبقّى من مواضيع عالقة أجّلت إلى مفاوضات الحلّ النهائي، ومنها القدس واللاجئون. ولعلّ "إسقاط القدس عن الطاولة" والتصويب على الأونروا يقولان الكثير عن أركان "الحلّ" الذي يتصوره ترمب.

وقد كثرت التفسيرات والتقارير حول ماهية "صفقة القرن" ومضامينها، إلا أنّ المسؤولين المعنيّين في البيت الأبيض قالوا، وفق صحيفة هآرتس، إنّ أي كلام أو تقارير حول مضمون الصّفقة يبقى في إطار التكهنات ولا يعكس بدقّة ما يعملون عليه[2]. وهذه هي الصّورة التي نقلها نتنياهو إلى حكومته بعد لقائه ترمب في واشنطن على هامش مؤتمر إيباك في آذار/مارس 2018 إذ قال في الاجتماع الأسبوعي للحكومة المنعقد في 2018/3/11 إنّه "ما من خطّة أمريكية محدّدة حاليًا، ولا أقول إنّه لن يكون ثمّة خطة، ولكن في هذه اللحظة ليس ثمّة خطّة"[3].

1 وول ستريت جورنال، 2016/11/11. http://cutt.us/VoyQc
2 هآرتس، 2018/4/2. http://cutt.us/G7bol
3 موقع hamodia، 2018/3/11. http://cutt.us/8ctx7

ومع ذلك، فقد نقلت صحيفة هآرتس في 2018/3/30 عن الفريق المسؤول عن الملفّ الفلسطيني الإسرائيلي في البيت الأبيض أنّهم لن يستسلموا قبل تحقيق الهدف الذي وضعته إدارة ترمب: التوصل إلى الصفقة النهائية، وأكّدوا أنّ خطّة السلام لا تزال على الأجندة، وستفاجئ المشكّكين[1]. وعلى أيّ حال، لا يتوقّع طرح خطة متكاملة بسبب غياب الرؤية لدى الإدارة الأمريكية وانشغالها بأولويّات أخرى، أبرزها حسم الاتّفاق النّووي مع إيران في أيار/مايو القادم، بالإضافة إلى الارتياح الذي تلاقيه الإدارة الأمريكيّة في فرض "الحل" أجزاء تتوافق مع الرؤية والمطالب الإسرائيلية وتلقى مظلّة عربية من التصريحات الداعمة لـ "حق اليهود في أرضهم"، أو الغائبة كليًا عن ما يتبلور على الأرض من تضييع للحقوق الفلسطينية.

خلاصة

يمكن القول إنّ ترمب الذي يصرّح بالشيء وعكسه، لوّح بحلّ غير موجود وبخطّة لا أساس لها، في محاولة منه للظهور كمخلّص يعمل لإنجاز "صفقة" لم يقدر على إنجازها كلّ من سبقه من الرؤساء الأمريكيين. وبين الحديث عن تجميد الصّفقة وتأجيلها يبقى ثابت واحد هو أنّ كل الإدارات الأمريكية لم تملك مفتاحًا للحلّ على اعتبار أنّ الحلّ هو بإنهاء الاحتلال، وما من إدارة أرادت، أو كان يمكنها أن تريد ذلك. ومع ذلك، فقد حاولت تلك الإدارات تجميل عجزها عبر رعاية جولات من المفاوضات، كانت تدعم فيها الطّرف الإسرائيلي أو تغطّي على تأسيسه لحقائق تجبّ الحقّ الفلسطيني وتمحوه. أمّا إدارة ترمب فهي لا تملك حلًّا، ولا رؤية للحلّ، ولا استعدادًا له، وتحاول أن تتخطّى ذلك بمزيد من التخبّط، وبخطوات اعتباطيّة تتلقّفها دولة الاحتلال لفرض مزيد من الحقائق على الأرض بما يسمح لها بأن توجّه السلوك الأمريكي ضمن سياقات معينة تخدم المصالح الإسرائيليّة. وعلى ما يبدو فإنّ إهمال القضية الفلسطينية على المستوى الرسمي العربي والإسلامي، وعدم جدّية الإدارة الأمريكية في التعامل معها يفتح الباب أمام دولة الاحتلال لفرض رؤيتها، وهو ما أشارت إليه ورقة نشرها معهد أبحاث الأمن القومي من إعداد عاموس يدلين وأساف أوريون[2]، حول مؤتمر ميونيخ للأمن القومي الذي عقد في 15-2018/2/18، بالقول إنّه "مع تهميش القضيّة الفلسطينية صار بإمكان إسرائيل مجالًا أوسع لتقديم مبادراتها"، ولعلّ عهد ترمب هو الأنسب لها والأكثر ملاءمة.

1 هآرتس، 2018/4/2. http://cutt.us/V3dnc
2 معهد أبحاث الأمن القومي، 2018/2/25. http://cutt.us/J9mbH

الإدارة العامة

شارع الحمرا - بناية السارولا - الطابق 11

هاتف: 00961-1-751725

فاكس: 00961-1-751726

ص.ب: 113-5647 بيروت لبنان

info@alquds-online.org

www.alquds-online.org

